في حـــــوار مـــــع (المدى):

مدير عام إدارة الموارد المائية يتوقع سنة جفاف بسبب شحة مناسيب دجلة والفرات وانحباس الامطار

بغداد/ علاء الماجد

اعتبر خبراء ان الأمن المائي ضرورة قصوى توازي الأمن الغذائي ووسيلة ضغط سياسي كما حدث ويحدث الان لجفاف مياه الوند وديالى القادمة من إيران الى العراق وقلة مناسيب مياه دجلة بسبب نقص الواردات القادمة من تركيا.

فضلاً عن ان المدن الكبيرة تعاني تلوثا في مياه الشرب ناهيك عن كمية المياه التي لا تكفي للاستخدامات الشخصية والمنزلية، حيث البنية التحتية المدمرة لشبكات الماء وشبكات المجاري.

أما مدن الريف.. فالتقارير التلفزيونية... قد صورت الجفاف الذي لحق بالحقول وتلف البساتين وزاد من مساحة التصحر في عموم البلاد واصبح ملوثاً للريح بعواصف ترابية.

التقينا المهندس عون ذياب عبدالله/ مدير عام المديرية العامة لادارة الموارد المائية وسألناه عن شح المياه فأجاب:

– هناك تهديد لأمن العراق وارضه مع التغيرات التي حدثت مع الزمن. السنة الحالية سنة جفاف، وكانت هناك مؤشرات نتيجة انحباس الأمطار، وتأخرها اثر بشكل مباشر على محصولي الحنطة والشعير في إقليم كردستان وفي الموصل وفي منطقة الجزيرة، وكذلك تأثرت المراعي الطبيعية حيث اعتمادنا كبير عليها وانتشار النباتات البرية وانتشار الغبار دليل على عدم وجود غطاء نباتي لمنطقة الصحراء والبادية هذه جميعها اثرت بشكل حاد ولم تنحصر في العراق فقط وإنما في المنطقة منها تركيا وإيران أيضاً شملتهما حالة الجفاف. وأسبابها لربما طبيعية او التغيرات المناخية الهائلة في الكون عموماً بسبب الانحباس الحراري او التلوث الكبير الذي يحدث في الدول الصناعية الكبيرة.

× هل بالإمكان إرواء منطقة الجزيرة في الموصل سيحاً ومعالجة الموضوع في حالة لو لم يأت المطر؟

– سد الموصل هو سد ستراتيجي لخزن المياه لعموم العراق ويتكون من نهرين، حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات ويدخل من الحدود التركية السورية في المثلث ثم يلتقي في نهر الخابور في دجلة ثم يأتي سد الموصل وهذه الإيرادات تخزن بخطة مركزية لوزارة الموارد المائية لغرض تشغيلها لكافة العراق وليس لمنطقة محدودة في حالة لو لم يأت المطر، هناك عدة طرق منها الري التكميلي أحيانا وكما تعرفون محصول الحنطة بحاجة الى أربع ريات رئيسية ويفترض إذا جاءته ريتان وريتان لم تأتيا فالمحصول يفشل. ونحاول ان ندخل الري التكميلي ونعتمد طرق الري الحديثة وهي الري بالرش، والري بالتنقيط والري المغلق بواسطة الأنابيب ووسائل حديثة اخرى ولن ننفي دور الأمطار.

ويمكن الاعتماد على المياه الجوفية كذلك بالرغم من ان المياه الجوفية في الموصل غير مشجعة ولكن المنطقة الشمالية يمكن الاعتماد فيها على المياه الجوفية كري تكميلي.

×بخصوص حاجة العراق للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية الحنطة والشعير والرز لدينا مساحات واسعة في منطقة الجزيرة في الموصل لماذا لم تستغل لسد حاجة العراق وعدم الاستيراد؟

–هناك ثلاثة مشاريع كبيرة، مشروع الجزيرة الشمالي ومشروع الجزيرة الشرقي ومشروع الجزيرة الجنوبي. هناك مخطط لتنفيذ هذه المشاريع وسيكون مشروع الجزيرة الشمالي منفذاً وهناك محطة رئيسية على سد الموصل لغرض تأمين المياه لإرواء المنطقة إلا انه بعد سقوط النظام تم الاعتداء على خطوط الطاقة واضطرار الوزارة لدفع أجور حراسة للعشائر لحماية المشروع، حالياً المشروع يعاد تشغيله وهناك شبكات كبيرة للري بالرش مع تنفيذها وفيها بعض النواقص لكونها تم استيرادها عن طريق مذكرة التفاهم والتي فيها الكثير من السلبيات والاخفاقات ونحن بصدد إكمال هذه النواقص وتشكيل الشبكات في مشروع الجزيرة الشمالي.

أما مشروع ري الجزيرة الشرقي حاليا له الأولوية قياساً بالمشاريع الأخرى وكلفت شركة دجلة للدراسات والتصاميم لتنظيم الدعوات والمناقصات لغرض إحالتها السنة الحالية.

وبالنسبة لمشروع ري الجزيرة الجنوبي، هناك مشكلة فنية فيه فحتى تنقل مياه بحيرة الموصل الى جنوب الموصل هناك جبل كبير يتعارض ونحتاج حفر نفق بطول (٧كم) داخل الجبل لغرض نقل المياه وبالفعل هذا الموضوع أعطي اهتماماً خاصاً وتكون كلفة حفر النفق عالية وادخل المشروع ضمن منحة القرض الياباني.

×الواردات المائية للعراق كانت تمر بشكل انسيابي هل بدأت مشاكلنا بعد بناء السدود من قبل تركيا؟

–نهر الفرات والجميع يعرف انه ينبع من داخل جنوب شرق تركيا ويعبر الحدود السورية ثم يمر ويصب في نهر الخابور في سورية ويعبر المنطقة الحدودية العراقية في حصيبة.

سابقا كان نهر الفرات خالياً من السدود في الخمسينيات فكانت المياه تتدفق بشكل طبيعي وفيها مواد غذائية عالية للتربة وتغسل الأرض وتطرد الأملاح بشكل كبير وتصل الى واسط. والناصرية ومدينة أشور وقد تغير نهر الفرات مع الزمن. وبعد ان تحسن الوضع الاقتصادي في تركيا بدأت بإنشاء السدود وللعلم إنشاء السدود مشروع مكلف ويؤثر على الخزينة المركزية وإنشاء شبكة كبيرة منها (سد كيبان وسد أتاتورك وسد قابه ومجموعة أخرى وهي سدود في مناطق عالية) ثم أوطأ لتوليد الطاقة الكهربائية، والعراق لم يهتم بهذا الموضوع منذ زمن طويل ولم يعطه كافة السياسيين أي اهتمام.

بينما مصر سبقتنا بهذا الموضوع، النيل يختلف عن الفرات، مصر حددت اتفاقية ١٩١٩ وحددت (٥٥ مليار/ م٣) لاستثماراتها بشكل صحيح.

أما العراق كانت هناك اتفاقية في سنة ١٩٤٦ بين العراق وتركيا وكانت هذه الاتفاقية مفيدة ولم نحاول بهذا الاتجاه ولم يكن هناك بعد نظر وكانوا يتصورون الماء يتدفق ومتوفر وأزلي ولا يمكن ان يعتقدوا ان الفرات يتعرض الى الجفاف. وهذه الاتفاقية يمكن البناء عليها في المرحلة القادمة.

ولم يتوصل النظام السابق الى أية اتفاقية مع تركيا عدا اتفاقية بسيطة ان الماء الذي يعبر منطقة جرابلس ولا يقل عن ٥٠٠م٣ يوزع بين العراق وسورية حصة العراق ٥٨٪ وحصة سورية ٤٢٪ ولم يلتزم بها أحيانا.

× تركيا تخطط لاستثمار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وسؤالنا هل تعطيهم الحق بإقامة هذه المشاريع؟

– لا أعطيهم الحق ولكن عندما نحاججهم يقولون هذا الماء عندنا ومن حقنا تطوير أراضينا ولكن هذه النظرة قاصرة وعليهم عدم نسيان حق الآخرين والقواعد الدولية. وكذلك تركيا تستهدف استصلاح ١,٤٤٠,٠٠٠ مليون وأربعمائة وأربعين الف دونم على الفرات ونحو ٣٦٠,٠٠٠ ثلاثمائة وستين الف دونم على دجلة ضمن مشروع كبير، وكذلك سورية تستهدف استصلاح أراضيها، إذن ما يردنا كميات قليلة جداً وأؤكد يجب الانتباه لهذه الحصيلة وعلى الحكومة الاهتمام بذلك بشكل جدي.

وكذلك الجارة إيران استغلت أراضيها وغيرت اتجاه روافدها الداخلة للعراق ولدينا مشكلة كبيرة في الجنوب في هور الحويزة ايراداته قليلة، أيضاً بعض الأنهر منها الوند ومندلي وطويريج والطيب ولا يعطون الفرصة بالرغم من زيارة السيد وزير الموارد المائية لإيران وان نفسهم طويل لكونهم لم يتضرروا وإننا اصحاب الحاجة واترك الموضوع للاخوة السياسيين للتباحث بهذا الموضوع لكون نظرتهم اوسع ولكوننا فنيين..

× ما دور منظمات المجتمع الدولية في هذه الأزمة؟

– في زمن النظام السابق اشار المجتمع الدولي الى تجفيف الاهوار لكون تأثيره على المجتمع الدولي عموما ومنظمات المجتمع المدني أخذت دورها فنطالبهم في هذه الأزمة بالضغط على تركيا، وهناك تخصيص مالي مقداره (١٤) مليار دولار من الجانب الايطالي للاهوار.

× ما سبب شح المياه بشكل كبير وملحوظ في محافظة ديالى؟

– مجموعة كبيرة من أجهزة الحفر استوردت لهذا الغرض ومديرية حفر الآبار هي الجهة المسؤولة في هذا المجال والوزارة مسؤولة عن توفير المياه لأغراض الشرب والنفع العام. وتم تعزيز محطة ضخ الخالص لتأمين المياه في جنوب الخالص وخان بني سعد، تحتاج المحافظة الى العديد من الإجراءات وان نهر ديالى عجيب يأتي بكميات كبيرة من المياه أحياناً وأحياناً يجف.

× هل تعتقد ان السياسات المائية في العراق مبنية على كيفية التخلص من مياه الفيضانات وليست هناك سياسة في شح المياه؟

– هذه حقيقة، إذا أخذنا سنوات الجفاف لا تزيد على ٣ مرات في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٦١ وسنة ٢٠٠١ وإذا أخذنا سنوات الفيضانات تزيد على ١٤ فيضاناً.

× ماذا عن الثقافة المائية؟

– لا توجد ثقافية مائية صحيحة وإنما توجد ثقافة عكسية ويعتقد المواطن ان عليه ان يصرف المياه حيثما يشاء يجب ان نبدل هذه الثقافة ونعول على الجانب الإعلامي والإرشادي بهذا الخصوص.

ونبدأ من الدراسة الابتدائية وإفهام اطفالنا بالثقافة الصحية، كمثال على ذلك عندما نذهب الى شمال العراق وفي منطقة عين سولاف تحديداً ترى المواطن يضع الملحقات في تلك العيون المائية الجميلة.

وخلال زيارتي الى استراليا وهي جزيرة محاطة بسواحل هائلة حالفني الحظ في زيارتها. لم اشاهد حتى قطف سيكارة او حتى قنينة بيبسي فارغة يجب ان نثقف بهذا الاتجاه ومن قبل كافة الوزارات وخصوصاً وزارة البيئة.

×بخصوص محطة الرستمية ومدينة الطب والديوانية والحلة وفضلاتها في الأنهر ما هي معالجاتكم لهذا الموضوع؟

–ان هذا الموضوع من أختصاص وزارات أخرى.

×لكنها تصب في الأنهر العائدة لوزارتكم؟

–على وزارة البيئة ان تكون حازمة في هذا الموضوع ولدي معلومة شخصية هناك محاولة لنقل هذه المياه الى منطقة العطارية.

وأنا اضم صوتي لكم بهذا الخصوص الوضع الحالي للمحطات وكذلك محطات البزل يجب ان لا نفكر برميها في نهر دجلة والفرات.

×في اغلب دول العالم حاولت الاستفادة من مياه المجاري والفضلات في سقي الأشجار المزروعة في شوارع المدن والغابات، هل هناك نية للإفادة منها.. ومن مياه المبازل كذلك؟

–كلفنا من قبل أمانة بغداد بدراسة الحزام الأخضر المحيط ببغداد ويعتمد هنا على مياه المجاري واما بخصوص المبازل سنصل في يوم ما للتفكير بعدم رمي قطرة ماء في الأنهر علما ان الفضلات قليلة جداً في مياه المبازل تصل الى ٤٠٠ جزء من المليون. ويمكن تحليلها والاستفادة منها أيضاً في توفير الطاقة الكهربائية.

الصناعة والمعادن تنظم دورات علمية لرفع قابلية كوادرها

بغداد/ المدى

أقامت الهيئة العامة للتدريب والتأهيل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن عدداً من الدورات التدريبية في المجالات الادارية والمالية و الاقتصادية ونظام الجودة الشاملة لمنتسبي وزارة الصناعة والمعادن والشركات العامة التابعة لها بهدف تأهيل وتطوير القدرات الذاتية في المجال الإداري والفني للمشاركين.

واوضح مصدر مسؤول في الوزارة ان الهيئة نظمت كذلك دورتين تدريبيتين في اقليم كردستان خلال شهر نيسان الماضي في المجالات الادارية ، مبينا ان تلك الدورات تأتي ضمن خطة أعدتها الهيئة لتأهيل الكوادر القيادية وغير القيادية من منتسبي مقر الوزارة و الشركات التابعة لها حيث بلغ عدد المتدربين الإجمالي لتلك الدورات (١٧٤) مشاركا.

مشيرا الى ان الهيئة مستمرة في إعداد الدورات التدريبية الخاصة بالموظفين داخل وخارج العراق حيث ستقوم بإقامة ثلاث دورات تأهيلية للكوادر المالية خلال شهر آيار الحالي وسيشارك فيها عدد من منتسبي الكوادر المالية في الشركات العامة التابعة للوزارة.

من جهة أخرى أشار المصدر الى ان الهيئة أعدت أيضا خطة للإجازات الدراسية للدراسات العليا (الدكتوراه – الماجستير – الدبلوم العالي) لمنتسبي الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن للعام الدراسي ٢٠٠٩–٢٠١٠ حيث بلغ عدد الشركات التي رشحت منتسبيها للدراسات (٤٥) شركة وبلغ عدد المرشحين الإجمالي (٥٦٩) مرشحاً توزعوا بواقع (٢٣) مرشحاً للدكتوراه و(٢٦٤) مرشحاً للماجستير و (٢٨٢) مرشحاً للدبلوم العالي .

واكد المصدر ان الهيئة تقوم حالياً بتدقيق معاملات المتقدمين لمعرفة مدى مطابقتها للشروط والضوابط الواردة اليها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما ستتم مقابلة المتقدمين من قبل لجنة متخصصة شكلت لهذا الغرض ستبدأ أعمالها في الثامن عشر من ايار ولغاية العاشر من تموز للعام الحالي.

مجلس وكلاء الوزارات يدعو الى انطلاقة جديدة في قطاع الطاقة

بغداد/ المدى

دعا الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق الى تحقيق انطلاقة جديدة في قطاع الطاقة وبالأخص في الجانب الإنتاجي والاستثماري النفطي والغازي وفق اتجاهات تضع فيها الدولة استثماراتها لدى القطاع الخاص لتحقيق بنية تحتية حديثة بحيث يتم إنفاق التخصيصات على إصلاح البنى التحتية المتقادمة والعاجزة عن تلبية معدلات التنمية الكبيرة ما ينجم عنه خسارة زمنية على المستوى النوعي، مطالبا مجلس النواب بصياغة الأسس التشريعية والقانونية والتوصيفات الإدارية لوزارة النفط التي تحقق هذه الوظيفة ولغيرها من الوزارات المتعلقة بالطاقة والإنتاج بحيث يكون دورها تخطيطيا إستراتيجيا في تحديد اتجاهات هذا القطاع الحيوي وان تمنح فرص تطوير الإنتاج والبنى التحتية لشركات استثمارية متخصصة تجيد استخدام الموارد والوقت.

جاء ذلك خلال ترؤسه الجلسة التاسعة لمجلس وكلاء الوزارات والتي تم تخصيصها لإستكمال النقاشات الخاصة بتنمية القطاع النفطي بعد أن عرض القسم الأول منها أحمد الشماع وكيل وزارة النفط وبحضور خبير من الوزارة، وقد ركزت طروحات السادة وكلاء الوزارات على أهمية تحديد أسس تنموية جديدة في القطاع النفطي تستند الى حسن استخدام النفط والغاز للصناعات التحويلية وتوفير الطاقة الكهربائية وبما يرشد الإنفاق في الموارد والمشتقات النفطية، حيث أشار السيد رعد الحارس وكيل وزارة الكهرباء الى جدوى الاستفادة من المحطات الحديثة لتوليد الكهرباء بالاعتماد على الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي أكده السيد عبد الكريم هاشم وكيل وزارة الخارجية بإعتبار العراق إحدى الدول التي تم تصنيفها على انها غازية من حيث الموجود والمكتشف وليست نفطية فحسب.

هذا وقد بين وكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي السيد غضنفر الغضنفري أهمية الجانب التخطيطي والتخصصي لعمل وزارة النفط، إضافة الى التركيز على تقييم الإنتاج للسنوات الست الماضية وبناء التصورات على هذا الأساس وليس الرجوع لعقود سابقة لان ذلك يضيع التركيز على تحديد المشكلات.

وفي نهاية الجلسة أشار الأستاذ علي العلاق الى أن التوصيفات القانونية المناسبة للوزارات من قبل البرلمان وتحديد دور أكثر فعالية للشركات الاستثمارية المتخصصة سيؤدي بالضرورة الى تحسين الواقع المعيشي والتنموي في العراق، والى زيادة نوعية في الإنتاج وأدواته ومعداته.

٢٨٠ مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات التداول الالكتروني

بغداد/ قيس عيدان

شهدت أخر جلسة لسوق العراق للأوراق المالية والخاصة بالتداول الالكتروني تداول اسهم (٤) شركات مساهمة من اصل (٥) شركات مدرجة هي (مصرف اشور والمصرف التجاري وفندق المنصور وفنادق عشتار) حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة (٧٤) مليون سهم وحجم التداول (٢٨٠) مليون دينار من خلال تنفيذ (٥٨) عقداً، وقد تجاوز عدد الاسهم المتداولة في الجلسة لقطاع المصارف (٦٩) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٩٢) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٣٥) عقد تداول، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق (٥) ملايين سهم بقيمة تجاوزت (١٨٧) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٣) عقد تداول نفذت من قبل ثلاثة وعشرين من خلال شركات الوساطة المتحدة والكساب وشركة بابل والتميم والعراق ودجلة والحياة والبركة والجوهرة والاثمار وبراعم الخير والفوز والربيع والواحة وكردستان واطلس ودار السلام والائتمان والوركاء وام الربيعين والكرمل والاهلي المتحد والقدوة، وقد اغلق سهم المصرف التجاري على (١,٥٥٠) دينار للسهم الواحد محافظا على اغلاقه في الجلسة السابقة، كما أغلق سهم مصرف اشور الدولي على (١,١٥٠) دينار للسهم الواحد منخفضا عن اغلاقه في الجلسة السابقة البالغ (١,٢٠٠) دينار للسهم الواحد، فيما اغلق سهم فنادق عشتار على (٣٤,٨٠٠) دينار للسهم الواحد مرتفعاً على إغلاقه في الجلسة السابقة البالغ (٣١,٢٠٠) دينار للسهم الواحد.

وأخيراً أغلق سهم فندق المنصور على (٣٣,١٠٠) دينار للسهم الواحد مرتفعا على إغلاقه في الجلسة السابقة البالغ (٢٧,٦٠٠) دينار للسهم الواحد.

معرض غازي عنتاب يفتتح أعماله قريبا

بغداد/ المدى

يقام معرض العراق الدولي الرابع ((بوابة الى العراق)) في مدينة غازي عنتاب التركية للفترة من ٢١ ولغاية ٢٤/آيار الحالي.

وقال مدير عام شركة المعارض العراقية هاشم محمد حاتم أن إقامة وتنظيم هذا المعرض يساهم في تنمية اقتصاد المنطقة، وله دور استراتيجي مهم في بناء جسور من التعاون المشترك بين العراق والدول الراغبة في تطوير وتنمية هذا التعاون فضلاً عن توفير فرص جديدة لآفاق العمل في العراق من خلال المباحثات الثنائية والمؤتمرات التي تجري على هامش هذا المعرض.

وأضاف حاتم: أن معارض العراق الدولية الأول والثاني والثالث للاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حققت نتائج ايجابية حيث لاقت اقبالاً ومشاركة واسعة من مختلف الدول والشركات العالمية.

وأوضح مدير عام شركة المعارض العراقية ان المشاركات في دورة المعرض الرابع لهذا العام، ستكون في ثلاثة قطاعات تمثل قطاع التكنولوجيا الإنشائية ومواد مستلزمات البناء، وقطاع التجهيزات ومواد مستلزمات الطاقة والزراعة والمواد الغذائية، وقطاع تكنولوجيا المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والزراعية العامة. من جانب آخر، ذكر مدير عام الشركة، ان معرض العراق الدولي الرابع يقام بناء على موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على تشجيع إقامة المعارض المشتركة مع الدول المجاورة لغرض تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار، لرفع اسم العراق عالياً بين الدول والشركات المتخصصة في ميدان الاعمار والاستثمار.

وفي إطار هذه التوجهات تم التوقيع على اتفاقية مشتركة بين الجانب العراقي وزارة التجارة الشركة العامة للمعارض العراقية، والجانب التركي/ شركة فورم حيث قامت شركة المعارض العراقية بتوجيه الدعوات الى (٢٤) جهة حكومية عراقية لحضور هذا المعرض والمشاركة بمعروضات تنسجم وأهداف المعرض.

واشار مدير عام شركة المعارض العراقية ايضاً الى ان وزارات وجهات حكومية عراقية عرضت مشاركتها في معروضات مثل وزارة الاعمار والاسكان ووزارة النفط وهيئة الاستثمار في النجف وهيئة الاستثمار في ميسان والشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.

فيما دعا الى تأسيس صندوق موازنة أسعار النفط

خبير اقتصادي: لابد من رعاية القطاع الخاص وخلق قاعدة إنتاجية كبيرة

بغداد/ المدى

قال الخبير الاقتصادي الدكتور فائق عبد الرسول علي، إن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق اليوم معقدة وشائكة على الرغم من كونه يمتلك ثاني أو ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم حيث يقدر الثابت والمحتمل منه بحدود ٣٢٠ مليار برميل إضافة الى احتياطيات كبيرة من الغاز وموارد طبيعية اخرى من مياه وفيرة وارض خصبة وموقع جغرافي ستراتيجي يربط الشرق بالغرب وشعب فتي متوسط الحجم متنوع الأعراق نشط وذكي وقطاع خاص كان حيويا ومبدعا وقوة عاملة تزيد على سبعة ملايين نسمة تتميز بالمهارة والنشاط وبنى تحتية واسعة كانت حديثة وقوية ولكنها تعرضت للدمار والخراب نتيجة الحروب وضغط الطلب عليها بسبب زيادة سكان العراق من نحو ١٤ مليون نسمة في اواخر السبعينات الى نحو ٣٢ مليون نسمة حالياً ، جاء ذلك في المنتدى الاقتصادي الوطني الاول الذي عقد مؤخرا.

د. فائق دعا الحكومة العراقية الى تبني الخيار الوطني والذي يهدف الى تحويل الثروة النفطية والغازية القابلة للنضوب إلى ثروة اقتصادية مادية قابلة للاستمرار والنمو تكفل للمواطن العراقي حاليا ومستقبلاً حياة كريمة ومستوى معيشيا لائقاً، وتحسين نوعية الحياة للعراقيين كافة بتقديم خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم والصحة وتوفير السكن للفئات الضعيفة ووضع انظمة وشبكات الحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات في مجال التنمية البشرية للوصول الى الأهداف الألفية في عام ٢٠١٥، ودعم ورعاية القطاع الخاص من أجل خلق قاعدة انتاجية كبيرة وواسعة ومتنوعة مدرة للدخل وقادرة على توفير فرص عمل بشكل افضل من القطاع العام.

ودعا الخبير الاقتصادي في وزارة التخطيط الى تأسيس صندوق أو حساب موازنة أسعار النفط، واستند الخبير في حديثه الى إن إنتاج النفط وصادراته خلال السنوات الماضية وعلى المدى القصير، سيبقى يعاني الاهمال والتخريب والتقادم في معظم منشآته وبناه التحتية بما في ذلك أنابيب النقل ومرافق التصدير وبالرغم من ذلك فإن العراق يتمتع بميزة نسبية تميزه عن مجموع دول الأوبك الأخرى بما فيها السعودية وهذه الميزة هي إن العراق هو الوحيد من دول الأوبك ما زال ينتج أقل من طاقاته الأنتاجية مقارنة باحتياطياته الثابتة والمحتملة والتي تزيد أو تساوي احتياطيات السعودية التي تنتج حالياً نحو خمسة أضعاف ما ينتجه العراق. وتوقع الخبير الاقتصادي د.فائق ان العراق قادر على المدين المتوسط والطويل على التعويض عن الانخفاض الذي طرأ على عائداته النفطية نتيجة انهيار أسعار النفط وحتى زيادتها، إن وجود رصيد إيجابي لوزارة المالية الذي قدر بحدود (٤٠) مليار دولار في نهاية العام الماضي مودعا في حساب تنمية العراق (DFI) ولدى البنك المركزي ومصرفي الرافدين والرشيد يتوقع أن يساعد على تمويل العجز في الموازنة الحالية بشكل كامل ويتوقع أن يغطي العجز المتوقع في موازنة العام القادم فيما إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية. وعد د. فائق التقلبات الحادة في أسعار النفط أي عوائد الحكومة الحالية لها تأثيرات سلبية كبيرة على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة وحجم التخصيصات في المنهاج الاستثماري وتنمية الأقاليم، وبالتالي مجمل النشاط في الاقتصاد الوطني ولهذا فان هناك ضرورة ملحة لاستقرار عوائد الحكومة النفطية وتثبيت أسعار تصدير النفوط العراقية عند مستويات قريبة من الأسعار السائدة عند إعداد الميزانية أو عند تنفيذها وفي حالة انخفاضها عن تلك المستويات يتم تغطيتها من الصندوق وعند ارتفاعها على الأسعار المعتمدة في الميزانية يتم تحويلها الى رصيد صندوق موازنة أسعار النفط . إن الارتفاع السريع في أسعار النفط وبالتالي عوائد الحكومة النفطية خلال السنة الماضية أدى الى فقدان أولويات الإنفاق وحصول ضغوطات سياسية وشعبية كبيرة على الحكومة لزيادة الإنفاق في المجالين التجاري والاستثماري بغض النظر عما اذا كانت المنافع المالية والاجتماعية المتوخاة من هذا الانفاق تبرر ذلك من عدمه ودون الأخذ بنظر الاعتبار ما اذا كانت هذه الزيادة في أسعار النفط أو عوائد الحكومة النفطية هي ذات طبيعة دائمية أو مؤقتة.

واختتم حديثه بالقول إن الوقت قد حان لتأسيس صندوق موازنة أسعار النفط ووضع التعليمات أو التشريع اللازم لآلية عمله وكيفية إدارته وطريقة استثماره التي ستكون بدون شك قصيرة الأمد وفي سندات حكومية مضمونة بعيداً عن السلوكيات الفردية والمبادرات الخاصة.